جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

قصة نجاح ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي في مجال الرقابة على قطاعي الزراعة والموارد المائية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٥)

المقدمة

في عالم يواجه تحديات بيئية واقتصادية متزايدة برز فريق الهيئة المتخصصة بشؤون الزراعة والموارد المائية كنموذج يُحتذى به في تحقيق التنمية المستدامة حيث يضم الفريق أحد عشر عضوًا من ذوي الخبرات المتنوعة في مجالات الهندسة (المدنية، الزراعية، الموارد المائية، السدود والخزانات، الكهرباء، الميكانيك) فضلا عن الطب البيطري وعلوم الحياة. ومن خلال تضافر جهود الهيئة وتكامل تخصصاتهم تمكّن الفريق من تحقيق إنجازات نوعية أثرت بشكل إيجابي على مسيرة التنمية المستدامة في كافة محافظات العراق خاصة في قطاعي الزراعة والموارد المائية. وقد أسفر هذا الجهد عن إعداد (١٢) تقريراً متخصصة تم اعدادها وفقا لدليل الرقابة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتناولت هذه الأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وهي (الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع ، الهدف السادس المعني بالمياه وخدمات الصرف الصحي، الهدف الحادي عشر المعني بالمدن والمستوطنات البشرية، الهدف الخامس عشر الذي يركّز على حماية النظم البيئية البرية ومكافحة التصحر) هذه التقارير لم تكن مجرد وثائق نظرية بل مثلت خارطة طريق عملية لتقييم مدى تحقيق الأهداف ورصد التحديات وتقديم التوصيات اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة بأفضل صورة ممكنة، وعلاوة على ذلك أنجز الفريق تقريرًا شاملًا حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تسعة عشر وزارة تبنت هذه الأهداف حيث غطى التقرير كافة اهداف التنمية المستدامة. اعتمد الفريق في تدقيقه وتحليله على مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، وهو مبدأ جوهري في التنمية المستدامة يهدف إلى تحقيق العدالة والشمولية وضمان استفادة جميع الفئات من عمليات التنمية. إضافة إلى ذلك تم اعتماد نتائج تقارير الهيئة في العديد من المؤتمرات الوطنية والدولية مما ساهم في تسليط الضوء على الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، إن النجاح الذي حققته الهيئة لم يكن وليد الصدفة اذ كان لرئيس لجنة التنمية المستدامة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي دورًا محوريًا في تعزيز العمل الرقابي للهيئة المتخصصة بشؤون الزراعة والموارد المائية، حيث قاد جهودًا استثنائية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا للمعايير الدولية من خلال توجيه الهيئة لإجراء أعمال التدقيق وفقا لخطط استراتيجية دقيقة تصب في تطوير قطاعي الزراعة والموارد المائية بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

١. المشكلة

في إطار جهود الهيئة المتخصصة الرامية إلى تقييم أداء قطاعي الزراعة والموارد المائية، تناولت مهام التدقيق التي نفذتها الهيئة مجموعة من المشاكل التي تؤثر سلبًا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أبرز هذه المشاكل تملح الأراضي الزراعية الذي يؤدي إلى تدهور الإنتاجية الزراعية وتراجع الأمن الغذائي مما يعرقل تحقيق الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع، كما شكلت الشحة المائية مشكلة آخرى حيث ساهمت (التجاوزات على الحصص المائية، التغيرات المناخية، تراجع معدلات الأمطار في تقليل كفاءة استخدام الموارد المائية) مما يهدد تحقيق الهدف السادس المتعلق بتوفير المياه النظيفة ، بالإضافة إلى ذلك سلط التدقيق الضوء على أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاعي الزراعة والري حيث كشف أن استمرار الاعتماد على أساليب الري التقليدية أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية مما يعوق تحقيق نظم غذائية مستدامة، وفيما يتعلق بمكافحة التصحر أظهرت التقارير أن العوامل البيئية والبشرية مثل إزالة الغطاء النباتي وسوء استغلال الأراضي الزراعية تساهم في تسارع فقدان التنوع البيولوجي مما يعيق تحقيق الهدف الخامس عشر المتعلق بالحفاظ على النظم البيئية، وقد أسفرت هذه المهام الرقابية عن تقديم توصيات لتعزيز كفاءة المؤسسات المعنية وتبني ممارسات زراعية صديقة للبيئة وتعزيز استراتيجيات استدامة الموارد المائية والتربة بما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية المتماشية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢-الاستجابة

أ. أهداف التدقيق

تهدف عمليات التدقيق إلى التحقق من كفاءة وفعالية أداء الوزارات والجهات المعنية في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة والموارد المائية، بما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، شملت الأهداف الرئيسية (تقييم استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاعي الزراعة والموارد المائية، معالجة الشحة المائية، مكافحة التصحر، تحسين جودة المياه ، الحد من تملح الأراضي الزراعية ، اكثار اشجار الزيتون).

ب. نطاق العمل

شمل نطاق التدقيق الوزارات والمؤسسات ذات الصلة مثل وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية والجهات التابعة لهما، كما تم تقييم أنشطة إدارة الموارد المائية وواقع الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى مراجعة البيانات والمعلومات المقدمة من هذه الجهات للسنوات المشمولة بالتدقيق.

ج. منهجية التدقيق

اعتمدت الهيئة الرقابية منهجية شاملة تضمنت جمع البيانات والمعلومات من الجهات المعنية، إجراء المقابلات مع المختصين، وتحليل البيانات باستخدام أدوات تقييم الأداء، كما تم استخدام مصفوفات تحليلية لمقارنة الوضع الفعلي مع المعايير المعتمدة، وتحديد مواطن الضعف والمشكلات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

د. معايير التدقيق

استندت عملية التدقيق إلى مجموعة من المعايير، من بينها التشريعات والقوانين الوطنية مثل قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي، والمعايير البيئية الدولية مثل مواصفات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، ونظام صيانة الأنهار من التلوث، كما تم الرجوع إلى الدراسات الاستراتيجية الوطنية والدولية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

٣-التحديات

تواجه الهيئة المتخصصة بشؤون الزراعة والموارد المائية العديد من التحديات خلال تنفيذ أعمال التدقيق التي تهدف إلى تقييم أداء قطاعي الزراعة والموارد المائية وفق معايير التنمية المستدامة من أبرز هذه التحديات عدم توفر بعض البيانات الدقيقة والحديثة مما يعيق عمليات التحليل واتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة ،أما من الناحية الميدانية فقد عرقلت الظروف البيئية الصعبة مثل التصحر وتملح الأراضي والجفاف قدرة الهيئة على إجراء تقييم شامل للبرامج الزراعية والمائية ،ورغم هذه التحديات يواصل الفريق جهوده في تحسين عمليات الرقابة من خلال تطوير أساليب التدقيق وتقديم توصيات تسهم في تحقيق الاستدامة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الزراعية والمائية لضمان تحقيق الأهداف الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

٤-النتيجة

كشفت المهام الرقابية التي نفذتها الهيئة المتخصصة بشؤون الزراعة والموارد المائية عن مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس واقع الأداء في قطاعي الزراعة والموارد المائية ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

أ. الاستخدام غير المستدام للأسمدة والمبيدات

رصدت الهيئة استمرار الاعتماد على المبيدات والأسمدة الكيميائية بشكل واسع مما أدى إلى أضرار بيئية وصحية رغم التوجهات نحو تبني المكافحة الإحيائية والتسميد العضوي.

ب. تفشي ظاهرة التصحر

أشارت نتائج التدقيق إلى توسع رقعة الأراضي المتصحرة بسبب العوامل المناخية كارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات الأمطار إلى جانب الأنشطة البشرية التي تسببت بازالة الغطاء النباتي.

ج. ضعف تطبيق التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والري

أظهرت النتائج أن تبني التكنولوجيا الحديثة في قطاعي الزراعة والموارد المائية لا يزال محدودًا حيث تستمر بعض الجهات باستخدام أساليب الري التقليدية التي تؤدي إلى هدر الموارد المائية.

د. تراجع التنوع الإحيائي في الموارد المائية

لوحظ تدهور في التنوع الإحيائي في الأنهار والمسطحات المائية بسبب التلوث البيئي والصيد الجائر مما أثر على التوازن البيئي وأدى إلى انخفاض أعداد بعض الأنواع السمكية.

هـ. عدم تنفيذ الرزنامة الزراعية بالشكل المطلوب

قيام بعض الدوائر العاملة في المنافذ الحدودية بالتدخل في عمل موظفي الحجر الزراعي والبيطري اذ لا يتم تحويل بعض البضائع الغذائية المستوردة الى الحجر الزراعي والبيطري و يتم اخراجها من المنفذ بدون أجراء الكشف عليها للتحقق من سلامتها.

و. استمرار أزمة الشحة المائية

أثبتت عمليات التدقيق أن العراق يعاني من انخفاض مستمر في الموارد المائية بسبب قلة الإيرادات المائية القادمة من الدول المجاورة، بالإضافة إلى التغيرات المناخية وسوء إدارة الموارد المائية.

ز. قصور في معالجة المياه وتحسين جودتها

استمرار تلوث مصادر المياه بسبب التصريف غير المعالج مما أثر على جودة المياه المستخدمة في الري والشرب.

٥-التطلعات المستقبلية

يعد تدقيق أهداف التنمية المستدامة أمرًا ضروريًا لضمان تنفيذها بفعالية وتحقيق النتائج المرجوة بحلول عام ٢٠٣٠ فمع التقدم في تنفيذ هذه الأهداف يظهر تحدٍ أساسي يتمثل في قياس مدى النجاح والفجوات التي تحتاج إلى معالجة، مما يجعل عمليات التدقيق والتقييم المستمرين ضرورة ملحة لضمان تحقيق تنمية عادلة وشاملة ،ومن التطلعات المستقبلية في تدقيق أهداف التنمية المستدامة هي تطوير مؤشرات قياس دقيقة اذ يعد أحد الجوانب المهمة في تدقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يجب أن تكون هذه المؤشرات أكثر تفصيلاً وشمولية لتشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالاكتفاء بالمؤشرات التقليدية مثل معدلات الفقر أو نسبة التعليم قد لا يعكس الصورة الكاملة للتقدم المحرز بل يجب تضمين عوامل أخرى مثل جودة الحياة، التفاوتات الاجتماعية، وتأثير السياسات البيئية، وفي ظل الاهتمام العالمي بقضايا البيئة وتغير المناخ يجب أن يركز التدقيق المستقبلي وبشكل خاص على الأهداف المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات الكربونية واستخدام الطاقة المتجددة فالالتزام بتدقيق مستمر لهذه القضايا يساهم في التأكد من تنفيذ السياسات البيئية بفعالية ومنع أي تجاوزات قد تؤثر سلبًا على الاستدامة المستقبلية .

٦-الاثار المترتبة على الملاحظات المشخصة

تُظهر الملاحظات المشخصة خلال أعمال التدقيق مجموعة من الآثار المباشرة التي انعكست سلبًا على واقع الزراعة والموارد المائية وفيما يلي أبرز تلك الآثار التي توضح حجم المخاطر على التنمية المستدامة:

- تلوث التربة والمياه وتراجع خصوبة الأراضي الزراعية.
- فقدان مساحات زراعية وزيادة التصحر مما يضعف الأمن الغذائي.
- هدر الموارد المائية وانخفاض الإنتاجية الزراعية.
- تدهور التنوع الإحيائي في الأنهار والمسطحات المائية.
- دخول بضائع غذائية غير مفحوصة تهدد الصحة العامة والأمن الغذائي.
- تفاقم أزمة الشحة المائية وتقليل المساحات الزراعية المروية.
- انتشار الأمراض المنقولة بالماء وتراجع جودة المنتجات الزراعية.